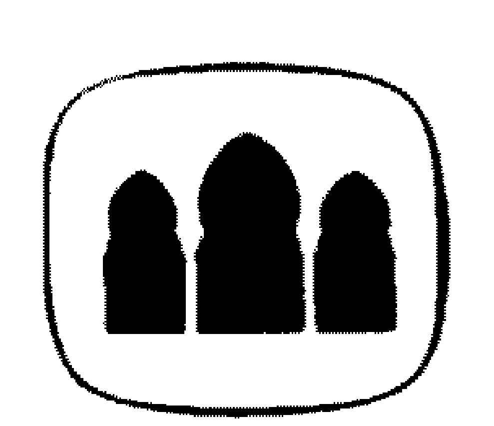


مكناسة

مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مكناس

العدد الثاني

وثائق حول التاريخ السياسي والاجتماعي لمدينة مكناسة في العصر الوسيط : (من خلال الانتاج الأدبي والتاريخي والنوازل) ★

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الآداب
مكناس

لازال البحث المونوغرافي الخاص بتاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط يتسم بالندرة، مقارنة مع ما أفرزته الكتابات التاريخية الاوروبية، من تراكم كمي في نفس الاتجاه (1). هذا لا يعني أن النموذج الأول لم يخلق شروط «نهضته» بعد، أو أن الشروع في التجربة المونوغرافية يعد اغترابا تارخيا، انطلاقا من ثنائية الأنا والآخر، ذلك أن التاريخ المونوغرافي، تواجد بشكل مكثف لدى المؤرخين المغاربة في العصر الوسيط. ويكفي أن نسوق في هذا الصدد بعض الأمثلة حتى يتدعم هذا الرأي. فقد ألف محمد بن يوسف الوراق (ت 292 هـ) مصنفات متعددة حول مدن مغربية مثل البصرة، ونكور، وسجلماسة (2). كما صنف مؤرخ مجهول يرجح أنه الجزنائي كتاب «تقريب المفازة في تاريخ مدينة تازة» (3)، ناهيك عن المؤلفات التي وصلتنا سالمة، وقد نشر معظمها (4). إلا أن القيمة الوثائقية لهذه المصادر، تظل محدودة لخلو معظمها من الوثائق الهامة، خاصة تلك التي تسمح بكشف النقاب عن البنى الاجتماعية للمدينة المغربية.

ونتيجة لذلك، يمكن القول أنه إذا كان مؤرخ مدن العصور الوسطى الأوروبية، يحظى بفيض من الوثائق المحفوظة في خزائن البلديات والبابويات، (5) أو الارشيفات الاقليمية لمختلف المدن، (6) والخزانات الخاصة، فإن الباحث في تاريخ المدن المغربية، لا ينعم - للأسف - بهذا الامتياز.

والقاعدة نفسها تنطبق على مدينة مكناسة في العصر الوسيط. فعلى الرغم مما حظيت به مكانة متميزة خلال تلك الحقبة التاريخية، لا يكاد الدارس يعثر سوى على نصوص متفرقة، وشذرات تاريخية مبعثرة، فبالأحرى وثائق تزيح الستار عن المسار التاريخي لهذه المدينة.

ولعل هذا ما يفسر اقتصار الدارسين المحدثين على سبر غور تاريخها في الحقبة المعاصرة دون العصر الوسيط (7). أما الانتاج الأجنبي بصدد المدينة في ذات الحقبة، فمن السخف البحث عما يشفي الغليل. وتنهض كتابات «وايت» BRAITH WAITZ (8)، و«شامبيون» CHAMPION (9) و«بوسنو» BUSNOT (10)، وغير هؤلاء حجة على ما نزعم.

والقول بهذا الحكم لا يعني السقوط في أطروحة «جوتييه» Gautier التي ترى أن الفترة الأولى من تاريخ المغرب الوسيط - بما في ذلك تاريخ مدنه - تعد مرحلة غامضة لانعدام وثائقها. فتحليل الظرفية التاريخية لمثل هذه التخريجات، تثبت أنها جاءت انعكاسا أمينا للمد الاستعماري الذي عمل دون كلل على طمس وعي الشعوب عن طريق التهام تاريخها. إلا أن التنبيه لخطورة المشكل وأبعاده،

وتفكيك خيوطه، ووضعه في إطاره الصحيح - عوض الاطار الاستعماري - يعد خطوة نحو تجاوزه. وقد أبرزنا في أحدى الدراسات (11) هشاشة تلك التخريجات، انطلاقا من التراكم المعرفي الذي برز في الاونة الأخيرة، وكذا ظهور بعض المخطوطات المغمورة التي تمت فهرستها (12)، فضلا عن «الثورة المنهجية» التي أصبحت سائدة في الساحة التاريخية، وبينا أن تفنيد مثل تلك الأطروحات، تعد إحدى الأدوات التي تتم بها عملية تحرير نصيب من تاريخنا «المحتل»

غير أن مثل هذه الرؤى الطموحة لاتعد سهلة المنال، بل تتطلب فضلا عن جهود الدارس فيما «اصطاده» من وثائق في بطون المخطوطات، والكتب المنشورة، إعادة النظر في مفهوم الوثيقة نفسها، ذلك أن المفهوم التقليدي الذي يقصر نظرته على الوثيقة ذات الطابع السياسي أصبح - بإجماع الباحثين - أمرا «غير مرغوب فيه» على الاقل، ومن ثم يصبح الحفر في تراث العامة، إحدى المعاول القمينة بهدم التاريخ الذي يغيب المجتمع والبنيات. إن الرؤية التقليدية للوثيقة تعمل إذن على اختزال الصراع الاجتماعي في الصيرورة التاريخية، ولذلك لم تفطن الى وثائق اجتماعية ترقى بمستوى الكتابة التاريخية، وهي الوثائق التي تختزنها كتب النوازل والفتاوى والمصادر الأدبية وغيرها من الموضوعات الدفينة.

من خلال هذه الرؤية، حرصنا على إبراز بعض الوثائق ذات الصلة المباشرة بمدينة مكناسة في العصر الوسيط، فالتجأنا الى ذلك النوع من المصنفات، فضلا عن المصادر التاريخية.

ومن نافلة القول، أن مثل هذا العمل لا يتوخى كشف «الجديد»، لأن المصنفات التي أخذت منها الوثائق المزمع عرضها قد نشرت مؤخرا. إلا أن هدف هذا البحث المتواضع يتجلى في تجميع هذه الوثائق، ولم شتاتها لأول مرة - حسبما نعلم - على غرار ما قام به بعض الباحثين في التاريخ الاسلامي (13). بل إن دراسة هذه الوثائق سيرجأ الى بحث في المستقبل، لأن الحيز الخاص بمقال، يفرض هذا التوجه. ومن ثم نكتفي في هذا المقام بعرض مجموعة منها حسب نوعيتها.

المجموعة الأولى : وثائق حول التاريخ السياسي :

تبرز أهمية هذه المجموعة في ما تسلطه من أضواء لضبط الحقل السياسي المتمثل في التناقض الذي طبع علاقة السلطة بالمجتمع (وثيقة رقم 1)، هذا التناقض الذي نجم عنه أحيانا فقدان ثقة سكان مكناسة بسلطة قادرة على خلق مناخ الاستقرار السياسي، وتوفير شروط الأمن والعدالة، وبالتالي إعلان القطيعة مع الحكم المركزي، والتحول نحو سلطة «ثانية» (وثيقة رقم 2). وهو ما يعني أن البحث عن قوة «حامية»، شكلت إحدى الهموم الرئيسية لسكان مكناسة، ولذلك ظلوا طرفا سياسيا متواجدا بموازاة الحكم المركزي، يتمرد عليه أحيانا كلما فقد فيه ثقته، ويتعامل معه حين يشعر بفشله في تحريك استراتيجية المواجهة، وضرورة احتمائه بسلطة قادرة على قطع دابر الفتن (وثيقة رقم 3)، الشيء الذي يسفر غالبا عن عملية «المصالحة» بين الحكم المركزي وسكان مكناسة (الوثيقة 4).

ودون الدخول في التفاصيل نحاول أن نعرض لهذه الوثائق :

وثيقة رقم 1 : رسالة الكاتب ابن القصيرة الى سكان مكناسة : (14)

«أما بعد، أصلح الله من أعمالكم ما اختل وأصلح من وجوه صلاحكم ما اعتل. فقد بلغنا ما أنتم بسبيله من التقاطع والتدابر، وما ركبتم رؤوسكم من التنازع والتهاتر، فقد استوى في ذلك عالمكم وجاهلكم، وصار شرعا سواء فيكم نبيهكم وخاملكم لاتأتمرون رشدا ولا تطيعون مرشدا، ولا تأتون سددا ولا تخون مقصدا، ولا تفلحون إن لم تنزعوا عن غوايتكم أبدا، فلا يسوغ لنا أن نترككم فوضى وندعكم سدى، ولا بد لنا من أخذ قنانكم بثقاف أما أن تستقيم أو تتشظى قصدا. فتوبوا من ذنب التباغض بينكم والتباين، وأهصوا شياطين التحاقد والتشاحن، وكونوا على الخير أعوانا، وفي ذات الله إخوانا، ولا تجعلوا للعقوبة عليكم يدا ولا سلطانا، واعلموا أن من نزع بينكم بشر أو نفث في فتنة بضر، وقام عندنا عليه الدليل واتجه اليه السبيل، أخرجناه عنكم وأبعدناه منكم فاتقوا الله وكونوا مع الصادقين، ولا تتولوا عن الموعظة وأنتم معرضون، ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون وحسبنا هذا وبالله التوفيق..»

الوثيقة رقم 2 : نص بيعة سكان مكناسة لامير الحضرة التونسية (١٥)

الحمد لله العلي الكبير، اللطيف الخبير، خالق الخلق غنيا عن المثال والنظير ومقدر الأشياء على ما اقتضته حكمته من التدبير (يدبر الأمر من السماء الى الأرض ولا اضطرار في الأمر ولا اضطراب في التقدير) مكور الليل على النهار ومكور النهار على الليل فتاهت العقول وفني المقول في الشاهد من أسباب التكوين والتكوير، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد المبعوث بالكتاب المنير، المنعوت بالبشير النذير، طلع بدرا باهرا لمطالع هاديا بنوره الساطع، والأرجاء مدلهمة بالدياجير، والجاهلية في غلوائها احتقاب مذمة الجور واحتقار لذمة الهجير فثنى الخلق عن شرودهم وسفر بين العباد ومعبودهم فكان شرف السفارة على قدر شرف السفير، ومكانه عند الله كما اختاره من الرفيق الأعلى حين أتته رسالة التخيير صلى الله عليه وعلى آله المنتخبين من معدن التقديس والتطهير، وأصحابه المهاجرين الفائزين من تواب صحبته بالمقام الشهير والحظ الجليل الخطير والأنصار الذين قاموا بنصرته عند عدم النصير، واستأثروا به حين رجع الناس بالشاء والبعير، صلاة تتوالى عليه وعليهم مالاح الصباح باهر التباشير، ونثرت الرياح جواهر الغصن المطير، ورضي الله عن المهدي المعلوم مجدد رسم الهداية. وقد كان على خطر من التغيير، وعلى خيرة أوليائه وأصحابه الذين استعمرهم الله أرضه فأقاموا سنة الله وفرضه مختارين من أروم الكرم والخير، متواصين في إظهار أمر الله بغاية الجد، ونهاية التشمير، ونرفع الدعاء في مظان قبوله، ومواقف الرجاء في وصوله لمولانا الامام الأعظم والملاذ الأعصم الأمير الأجل الهمام الطاهر الأسعد الأشرف الأعلى المؤيد المنصور ناصر الدين وكافل الاسلام والمسلمين أبو زكرياء بن الشيخ المعظم المقدس المجاهد الأرضى أبي محمد عبد الواحد بن أبي حفص ولولي عهده الكريم وسليل مجده الصميم الأمير الأجل الهمام المؤيد أبي يحيى.

أما بعد فإن الله سبحانه خلق الخلق بالفطر والصور متفاوتين، وعلى عرض هذا الأدنى متهافتين، وجعل السنة التي أعلى أعلامها وبين أكرم خلقه عليه السلام أحكامها لأمر مصالحهم ناظمة، وعلى أخذهم بالتناصف والتعاطف قائمة، لا يصلح الناس فوضى، ولا يترك الغواة إذا أهملهم الولاة تقحما في الباطل وخوضا. ومن نعم الله على الرعية هداية رعاتها واستقامة قادتها الى سبيل النجاة ودعاتها، وأن يكون أهل الفضل والورع بطانتهم ويتولى الأخيار والصلحاء انجادهم وإعانتهم، فبهذا تتم النعماء وتسكن الدهماء وتحقن في أهبها الدماء، وكما أن ضد هذه الحال مؤذن بخراب العمران وتسلط حزب الشيطان. ومن المقول المقبول يزع الله بالسلطان مالا يزع بالقرآن، والمشاهد في هذه المدة كان قد أحال أوجه الأيام وأشمت الكفر بأهل الاسلام، وما زال عدو الدين يشفي منه صدره ويركب أهله بما يتعاظم أحدنا ذكره وإلى أن انقضت بحمد الله مدة الاملاء، وأذن كسوف الأحوال بالانجلاء، فطلع الفجر على المغرب من ثنيته، ورأى بعد الشك برهان برئه من شيكته ينادي به الجد الذي استقال من عثاره، وخرج قمره من سراره، قد أمكنت الفرصة من يبتذرها من بلاده، واصطفت الحلبة فأعد لها المقرب من جيادك، وهذا موقف الخبرة قد بدا، وإنما يفوز بالخصل السباق الى المدى. ومكناسة هي التي ولجت هذا الباب، وأسرجت وليل الخطب مرخى الجلباب، ورأت فرجة الفرصة فنصت، وقيد اليها في يد القهر وأتزاها من عوارض الدهر فأقصت، وعلم أهلها انه لا يصلح مع التقصير غيرة ولا تقبل بعد الفتح هجرة، وأن دعوة الامارة التي تزف بنات الآمال سباحتها، ويخف ثبات الجبال عن رجاجتها وهي الدعوة الواقعة مواقع سحبها، اللامعة في مطالع شهبها المبني على ضرب العدا وقسمة البأس والندى حساب كتائبها وكتبها هي مطمح الهمم ومرقاها، ومجتمع الأماني وملتقاها، والمفزع من متسلط تبصر البيض منه صيدها فتود أن حدها منه سقاها، وتصبو لأن تصيب مصيبة بأسعدها كما كان المصيب سميها أشقاها، لا جرم أنهم خلعوا طاعته خلع النجاد، وضربوا بينهم وبينها بأوثق الاسداد، وولوا وجوههم قبلة ترضاها عبادة الوفود ووفادة العباد، وابصروا فجر الحقيقة، وقد أذهب الله بخيط البياض من خيط السواد حيث مياه الكرم مفجرة ووجوه الأمم معفرة وأعاظم الرجال أمثلة مصغرة وضراغم الأغيال في حومة النزال حمر مستنفرة.

وعندما أخرج الحق تلك العهدة، وتمخض الرأي عن صريح الزبدة، اتفق منهم العلماء والصلحاء والأشياخ والأعيان والنصحاء ووجوه القبائل والعشائر وكافة طبقات الناس من البادي

والحاضر على أن بايعوا الامام الهادي الأمير الآجل أبا زكريا بين الشيخ المجاهد أبي محمد عبد الوهاب بين الشيخ المعظم أبي حفص بيعة رفعت بالعدل معالمها، ووضعت على التقوى دعائمها، وصادف وقت الحاجة بيانها، وأسس على تقوى من الله ورضوان بنيانها، أبيضت وجوه المنى وكم تغيرت ألواحها، وطلقت لها شمس الهداية من مشرقها فنفع الناس ايمانها، ورفع البؤس قرانها الأسعد وزمانها، أعطوا بها صفقة ايمانهم مبادرين، و شكروا الله على نعمة القيام بها وسيجزي الله الشاكرين، على السمع والطاعة والارتباط بلزوم الجماعة والانقياد للأوامر والسواجد بمبلغ الوسع ومجهود الاستطاعة، في السير والعسر والقل والكثر، والسراء والضراء والشدة والرخاء، وعلى ما بايع عليه سلف هذه الأمة أئمتهم، وأعطوا بها عن بصيرة ونقاء سريرة عهودهم وأذمتهم، النيات في الوفاء بها صادقة، والألسنة بشكر الله ناطقة، والظواهر مع البواطن في التزام أحكامها والانقياد بزمامها متوافقة متطابقة، طوقها لهم ألزم من طوق الحمام، وربقتها منعقدة في أعناقهم بريقة الاسلام وبعد أن أبرزوا عملها في أبهى صورة الأعمال واستوفوا عقدها في شروط الصحة والكمال، أتبعوها بأخرى تنتزل بها منزلة السورة من الفاتحة، وتدل على روضها النضير بنواسمها النافحة، وهي البيعة للأمير أبي يحيى وفرع الدوحة العليا ونظام أمر الدين والدينا نصر الله أعلامه، وأسعد أيامه وأمضى في عدوه الماضين القاضين رأيه وحسامه على سنة البيعة لولاة العهود وما مضى العمل عليه في مثلها من مهمات الأمور ومبرمات العقود، وكلتا البيعتين أمضوها على أساليبها المرعية، وقوانينها الشرعية بنيات كريمة وغيوب سليمة وبصائر وجدت منهم أمضى عزيمة أشهدوا عليها الله الذين قوله بالوفاء مرتبط بايجابه، وأمره الذي لا تقوم السماء والأرض إلا به وكفى بالله شهيدا وكفى بالله عليما (فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما) وكتب الملأ المذكورون بكل ما ذكر فوق هذا بخطوطهم الشاهدين على أنفسهم بنصه كله وعاقدين منه مالا رخصة لأحد من الأحدين في حلة وذلك في يوم الجمعة الموفى عشرين لربيع الأول من سنة ثلاثة وأربعين وستمائة».

الوثيقة رقم 3 : فصل من رسالة بعثها سكان مكناسة الى الخليفة الموحدي المامون (16)

«... فالعبيد أيدكم الله هالكون لا محالة، وحياتهم في حيز الاستحالة، إلا أن يتدارك الله تعالى بلطفه، ويتلافى الجميع بجزيل عطفه، ومعروف أن هذا القطر حماه الله قفل الغرب، والبلاد معتمدة عليه اعتماد الحسام على الضرب، فإغاثته واجبة، وحمايته حجابة، فالعجل العجل قبل بلوغ الآجل، والغياث الغياث قبل تمكن الفساد والأعباث...

... رفع هذه الشكوى الى المكان الامامي الأعلى - أدام الله أيامه، ونصر الويته وأعلامه - عبيده المستجيرون بعدله أهل مكناسة تلافى الله برحمته تلافها، وتدارك بلطفه قطانها وألافها، مستصرخين جلاله، مسترقبين إقباله، فالعبيد في حكم الفوات وعدد الأموات، وعدل المقام الأعلى كفيل بتدارك أرماقهم وحلهم من وثاقهم، كتب في شهر كذا، من عام تسعة وعشرين وستمائة».

الوثيقة رقم 4 : أجزاء من نص تجديد بيعة سكان مكناسة للخليفة الموحدي السعيد (17)

«الحمد لله مقدر الأمور، ومصرف المقدور، ومخرج عباده من الظلمات الى النور، عالم السرائر، ومنور البصائر، ورافع الدرجات وواضع الخطيات، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، وسع كل عاص حلمه، وأحاط بكل شيء علمه، ونفذ في كل موجود حكمه، لا راد لما به حكم وأمر، ولا ناقص لما أحكم وأمر، قدر الأشياء وأتقن الانشاء، وأتى ملكه من شاء، وأسس بالامامة مباني الديانة، ووصل بها للرعاية أسباب الرعاية، وأمد من أهله لوراثة مقامه الأسمى، واختاره لأمانته العظمى، بالانجاد والاعانة...

... اللهم أرض عن خليفتك في عبيدك، المرتسم في ديوان أوليائك وعبادك، الامام المؤيد، والحسام المهند الأتقى، الأطهر، الأعلى المعتضد بالله أمير المؤمنين أبو الحسن بن سيدنا الخليفة الامام المامون بن الخلفاء الراشدين رضى يبلغه أمله في الدنيا والدين، ويحكم لدولته السعيدة ومدته الحميدة بالتمهيد والتمكين، ويجعل كلمته الباقية الى يوم الدين. اللهم كما انتقيته من أكرم جرثومة، وسددته لاقامة حدود الله المرسومة فضاعف اللهم في قلوب رعاياه حبه، وأيد بالملائكة والروح عصابته وحزبه...

... ومن شكرت في الخدمة آثاره، فحقيق أن تغفر زلته وتمحي آثاره، وأن العبيد من أهل مكناسة قد اجتمعوا ووقفوا موقف الاستكانة والمذلة وقرعوا سن الندم على ما صدر عنهم من زلة، واستشعروا لباس الانابة، وبادروا لهذه الدولة المعتصمية بالاجابة، واتفقوا جميعا على أن جددوا بيعتهم لسيدنا ومولانا الخليفة الامام المعتضد بالله أمير المؤمنين أبي الحسن بن الائمة الراشدين، أعلى الله يده ونصره وأيده، حسبما تقدم مستوعبة الشروط، مستوفاة العقود والربوط، لم يستثنوا فيها فصلا، ولا أغفلوا من عقودها فرعا ولا أصلا، بنفوس مغتبطة، ونيات على الوفاء بما التزموه من عقودها مرتبطة، وأشهدوا الله وملائكته على أنفسهم بذلك وهم به عالمون، ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون، وقيدوا عليه شهادتهم في تاسع عشر ذي الحجة من عام ثلاثة وأربعين وستمائة».

المجموعة الثانية : وثائق حول التاريخ الاجتماعي.

تتضمن هذه المجموعة معلومات قيمة عن الاقليات Les minorités المتواجدة في مكناسة وعلى الخصوص النصارى وعلاقتهم بالسلطة المركزية.

وتكمن أهمية الوثيقة الخامسة في رصد موقف الدولة المرابطية من المسيحيين المقيمين في المدينة المذكورة، وهو موقف ينم عن التعامل الانساني الذي مارسته السلطة تجاههم، حيث أخذت وجهة نظرهم في مصير أملاكهم التي خلفوها بمدينة اشبيلية. كما أن حرية عقيدتهم لم تمس قيد أنملة، بالاضافة الى جوانب أخرى من الأهمية بمكان. بينما تبرز أهمية الوثائق الأخرى فيما تختزنه من معلومات دفينة حول المعاملات الاجتماعية من خلال نوازل وردت فيها آراء قضاة المدينة، كالقاضي أبي رمانة. ومنها يمكن للمؤرخ أن يقف على بعض العادات والأعراف والمظاهر الاجتماعية السائدة في مدينة مكناسة كالأعراس وغيرها (وثيقة رقم 6)، فضلا عن أهمية دور المرأة الذي يتجلى في كافة هذه الوثائق، ناهيك عما تنيره من جوانب في المعاملات الاجتماعية، من صدقة وتحبيس ووراثة (وثيقة رقم 7)، وشفعة (وثيقة رقم 8). الى غير ذلك من المعلومات الاجتماعية القيمة.

وثمة وثيقة أخرى عبارة عن نازلة سئل عنها أحد فقهاء مكناسة الزيتون حول مصير سور تهدم هل تكون مسؤولية إعادة بنائه على عاتق سكان المدينة بطبقاتها الفقيرة والغنية على السواء أم يقتصر الأمر على الفئة الأخيرة (وثيقة رقم 9).

كما تطرح الوثائق الأخرى قضايا اجتماعية متنوعة لانجد لها نظيرا في المصادر التاريخية كمسألة الصداق والزواج والطلاق (وثيقة رقم 10).

وعلى العموم فإن لهذه العقود دلالة على الزخم الحضاري الذي شمل الجانب الاداري والقضائي لمدينة مكناسة إبان العصر الوسيط. فلنعرض الان لهذه المجموعة من الوثائق الاجتماعية.

الوثيقة رقم 5 : رسالة من الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين حول مصير أملاك النصارى المغربين الى مكناسة لاحد قضاة غرناطة (18) :

«من أمير المؤمنين وناصر الدين علي بن يوسف بن تاشفين الى الفقيه القاضي أبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد والفقهاء المشاورين بغرناطة حرسهم الله وأمدهم بتقواه.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

كتابنا أبقاكم الله بتقواه، ويسركم لما يرضاه، وأتم عليكم عوارفه ونعماه. من حضرة مراكش حرسها الله في وقت كذا، وقد خاطبنا النصارى المعاهدون المنقولون من اشبيلية الحاصلون بمكناسة الزيتون حرسها الله، راغبين في أن يصل معهم من يتقرر معهم صفة بيعهم لأملاكهم لدينا إذ تخيروا ذلك عندما خيرناهم فيه، وكيف يكون إقرارهم على مراتب شريعتهم التي يقيمون عليها، هذا نص قولهم في كتابهم، ونحن نستفتيكم في هذين الفصلين، فراجعونا بما توجبه السنة فيها، وكذلك أوضحوا لنا وجه العمل في الأملاك المحبسة الموقوفة على بيع النصارى وكنائسهم بالأندلس موفقين إن شاء الله عز وجل وتبلغوا سلاما كبيرا ورحمة الله وبركاته، وكذلك ورد علينا كتاب ابننا أبي بكر أعزه الله بتقواه مضمنا أن قوما من النصارى المعاهدين اسلموا في اشبيلية حرسها الله، وأن جماعة يسيرة من النصارى المتقدم ذكرهم فروا الى بلاد العدو دمرهم الله فتبعتهم الخيل من هناك، فهلك بعضهم وسيق البعض الى اشبيلية وسجنوا بها، فعرفونا بما توجبه السنة في النازلتين موفقين إن شاء الله تعالى

وكذلك ذكروا رهبانهم وأساقفتهم أنهم لاعيش لهم إلا من غلة الأحباس الموقوفة على الكنائس المذكورة، وذلك من الفصول التي يجب الفتيا فيها إن شاء الله عز وجل فيتعين الجواب على ذلك».

الوثيقة رقم 6 : استفسار قاضي مكناسة (19)حول مسألة عقارية وقضايا اجتماعية (20)

الحمد الله، أوجب الله لك رضاه وبلغك في الدارين أبلغ ما ترغب وتتمناه في امرأة كانت باعت منذ عشرة أعوام على نفسها وعلى محجورتها بحكم إيصاء كان أسنده إليها أخوها والد المحجورة المذكورة حظا كان بينها وبين محجورتها على الشياع في عقار من (كذا) فقام الآن النائب عن البنت المذكورة بحق توكيل البائعة المذكورة على نفسها وعن محجورتها على مشتري الحظ المذكور، وطلب فسخ البيع واسترجاع الحظ وذكر أن البائعة كانت حين إسناد الايصاء إليها مهملة لكون والدها كان جدد عليها الحجر وتوفي وبقيت مهملة الى الآن. واستظهر بكتاب صداقها مع متزوجها بكرا، وتاريخه تاسع عشر شعبان من عام ستة وعشرين وسبعمائة وببعض أسفله رسم يتضمن تجديد حجر والدها عليها وبين تاريخ الصداق وتجديد الحجر خمسة أعوام وأربعة أشهر ويسير أيام وتاريخ البناء مجهول غير أن في الصداق ما يدل أن البناء متصل بتاريخ الصداق على جرى العرف في بلدهما، فإنه قال في الصداق لما ذكر آجال الكالىء قال إن ابتدائها من حين تاريخ انعقاد النكاح بينهما وذلك في عاشر ذي القعدة من عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة، وجرى العرف أن هذا لا يكون إلا في الأصدقة التي تتقدم الأملاك وتقرأ في اليوم الذي يجتمع الناس لوليمة عرس البناء المعروف عندهم بيوم الكتبة، وفي الليلة المتصلة به يكون البناء.

فعلى هذا يدخل في لزوم الحجر الخلاف الذي ذكره أبو الوليد بن رشد رحمه الله في كتاب الهبات والصدقات في تحديد المدة التي تخرج بها البكر عن حجر والدها بعد البناء، وقال يتحصل في ذلك ثمانية أقوال، ويدخله أيضا خلاف أبي عمر الاشبيلي وأبي عمر بن القطان رحمهما الله تعالى فإنهما ذهبا إلى أن ذلك لايلزمهما إلا أن يكون عند التجديد قد تضمن معرفة شهدائه لسفهها. والتجديد في هذه المسألة لم يتضمن ذلك، ثم إنه لما وقع النزاع بينهما أثبت المشتري رسما يتضمن أيضا أنها لم تزل من قبل البيع الى الآن رشيدة في أفعالها مستقيمة في أحوالها حسنة النظر لما وليت فيه النظر. وسألت من تقدم له عليها شهادة من العدول في وكالة أو بيع أو غير ذلك عن وصفه لها في الوثيقة بجواز الأمر فقال إنه لم يكن عنده علم من تجديد الحجر عليها حين تحمل الشهادة عليها، فهل يترجح إعمال الرسم في هذه المسألة أم لا ؟ فإن المشهور من مذهب مالك وعليه أصحابه ماعدا ابن القاسم ـ كما تعلمون ـ أن المولى عليه لا تجوز أفعاله وإن علم رشده حتى يطلق من الولاية التي لزمته، وهو الذي يظهر لابن القاسم في رسم الكراء والأقضية من سماع أصبغ، وهي رواية زونان عنه بخلاف ماله في رسم جاع فباع امرأته من سماع عيسى، فإنه أخذ هناك في المعلوم من مذهبه المشهور من أقواله من أن الولاية لا يعتبر ثبوتها إذا علم الرشد ولا سقوطها إذا علم السفه فإنه يراعي الحال دون الولاية والمشهور من مذهب مالك مراعاة الولاية، وروى ابن وهب عن مالك مثل المشهور من قول ابن قاسم وذكر ابن سهل مسألة من لزمته ولاية ومات وصية وحكى ما قال ابن أبي زمنين في أقضية المقرب من أن المولى عليه إذا رشد وحسنت حاله فما فعل فهو جائز وإن لم يشهد على إطلاقه من الحجر قاض ولا وصي، قال وبهذا كان يفتي من أدركته من الشيوخ وقد كان بعض من أدركته أيضا يقول من لزمته ولاية لم يخرج منها إلا أن يشهد على إطلاقه قاض أو وصي. قال أبو عبد الله وهذا قول ضعيف واحتج بما ذكره ابن رشد في الأجوبة في مسألة رجل محجور عليه بتقديم قاض توفي وصية ثم قدمه قاض آخر للنظر على يتيم أنه إن علم بالرشد قال فالذي أقول به وأتقلده أن يكون تقديم القاضي إياه على اليتيم خارجا من الحجران مراعاة المذهب، ابن القاسم واحد قولي مالك في أنه لا يعتبر بالولاية على اليتيم إذا علم رشده ومسألة الأجوبة قريبة من هذه المسألة ثم أن يبيع الوصي إذا ثبت النظر وصح لا يبيع عقار يتيمه إلا لوجوه معلومة واختلف الشيوخ المتأخرون هل يصدق الوصي فيها ولا يلزمه إقامة البينة عليها وقيل أنه لا يصدق فيها وتلزمه إقامة البينة عليها وذكر المتيطي أن معرفة الشهود بالوجوه الموجبة لبيع الأوصياء على الأيتام تحصين لها، فإن سقط ذلك منها لم يوهنها سقوطه إذا كان السبب الذي ذكره الوصي في داخل العقد أنه باع لأجله معروفا ولم يتبين خلافه وذكر مولى

الطلاع في وثائقه إذا كان الوصي مأمونا ذا ميز ومعرفة ويرد إن كان جاهلا وامرأة. قال أبو القاسم الجزيري في وثائقه انه لقول حسن وذكرت البائعة في مسألتنا أن سبب بيعها على محجورتها حظها من المبيع المذكور لنفقة عليها ولما رأت في ذلك من الصلاح والسداد ولم تصرح أنها بحال حاجة واضطرار البيع بينوا بحكمكم أبقى الله بركتكم وحفظ رتبتكم ما يترجح عندكم في ذلك كله فإن محبكم متوقف في ذلك على رأيكم الصالح ونظركم السديد الراجح بعون الله تعالى والسلام عليكم من معظم جلالكم وموقر كمالكم محمد بن علي بن محمد أبي رمانة لطف الله به ورحمة الله وبركاته.

الوثيقة رقم 7 : رسالة من قاضي مكناسة أبي رمانة الى أحد العلماء (21)يستشيره في مسألة قضائية وقعت بين يديه. (22)

«يتفضل أخي وبركة الشيخ الفقيه المدرس المفتي العالم العلم أبو عمران موسى بن الشيخ الأجل أبي عبد الله محمد بن معطي العبدوسي أبقى الله بركته بالجواب عن مسألة وقعت بين يدي محبه، وهي أن امرأة كانت تصدقت على ولدها بدار، وقالت في رسم الصدقة صدقة صحيحة تامة بتلة، وحبست على ولدها المذكور جميع المتصدق به المذكور، مدة من أربعين عاما متوالية تحبيسا صحيحا تاما، ثم توفيت فورثها ولدها المذكور، ثم توفي ولدها المذكور، فورثه ورثته، ثم باع ورثته المذكورون جميع الدار قبل انصرام أمد التحبيس، ثم قامت ابنة، وهي من ورثته تطلب نقض البيع لكون البيع وقع قبل مضي المدة المذكورة وفي نوازل ابن سحنون أرأيت لو أن رجلا تصدق على رجل بعبد على ألا يبيعه ولا يهبه سنة، ثم هو له بعد السنة بتل يصنع فيه ما شاء قال أراه جائزا وله أن يبيعه ويصنع فيه ما شاء الساعة، وحصل فيها ابن رشد رحمه الله في رسم إن خرجت من سماع عيسى خمسة أقوال، وتكررت أيضا في سماع سحنون فقال : مافي أصل المسألة من الاختلاف، فأريد من كمال أخي أعزه الله تعالى ما يظهر له من إمضاء البيع أو فسخه والله سبحانه يديم عزته ورفعته، والسلام الكريم يخصه به معظم قدره، وملتزم، الاخلاص في حبه محمد بن علي بن محمد بن أبي رمانة لطف الله به».

الوثيقة رقم 8 : نازلة حول تملك أحد الأمراء المرينيين لحمام في مكناسة (23) عن طريق الشفعة.(24)

وسئلت (25) من مدينة مكناسة الزيتون عن مسألة من الشفعة نصها :

«سيدي أبقاكم الله، جوابكم في مسألة وذلك أن الامير أسعده الله كان له شقص (26) في حمام أنجر للمسلمين، واستمر ملكه عليه الى أن باع بعض من له حظ في الحمام المذكور حظه فيه، فأخذ الأمير بالشفعة في الحظ المبيع المذكور، وذلك بأن أشهد على نفسه أنه أخذ بالشفعة وشهد عليه العدول بذلك. ثم إن الأمير المذكور باع حظه القديم والمأخوذ بالشفعة من رجل آخر، وذلك لمدة من عامين سلفا عن تاريخه، فقام الآن المشتري للحظ المذكور، وقال إن الامير لم يأخذ بالشفعة في الحظ الذي اشتريته، فشهد العدول وأدوا شهادتهم أن الامير المذكور كان أخذ بالشفعة على نحو ما ذكر فهل سيدي بيع الأمير للحظين على الوجه المذكور ماض أم لا ؟ بينوا ذلك بيانا شافيا ولك الأجر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الوثيقة رقم 9 : نازلة سئل عنها أحد فقهاء مكناسة (27) و(28)

«الحمد لله، سيدي رضي الله عنكم وأرضاكم، وجعل الجنة منزلكم ومأواكم، جوابكم المبارك الشافي في مدينة تهدم بعض سورها ومحتاج الى الاصلاح، ولا حبس عليه ولا فيه مال، فهل يجب إصلاحه على من بالمدينة من غني أو فقير سواء بينهم ؟ أو على قدر المال واليسار ؟ أم إنما يجب على ذوي المكنة خاصة ؟ وكيف إن امتنعوا من ذلك ؟ هل يجبرون أم يندبون خاصة أم لا يجبرون ولا يندبون ؟ أم يفرق بين الثغور وغيرها. وما للماوردي في ذلك، هل هو موافق للمذهب أم لا ؟ وهل نص عليه أحد من المالكية أم لا ؟».

الوثيقة رقم 10 : عقد كتبه أحد قضاة مكناسة حول رجل طلق زوجته وتطوع في صداقها بتحريم نكاح مفارقته. (29)

«الحمد لله أشهد محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز العافية الفقيه القاضي بمدينة مكناسة أعزه الله تعالى وحرسها بأعمال اعلام المرسوم أعلاه الأعمال التام لصحته عنده، وأذن للمطلق المذكور بمراجعة المفارقة المذكورة فوقه إذنا تاما بعد أن وقف على الفتيا المذكورة فوقه، وأمضى الحكم به. شهد على من ذكر أعزه الله وهو بمجلس قضائه من المدينة المذكورة، وفي رابع ذي الحجة عام اثني عشر وثمانمائة محمد بن عبد الله بن عون، ومحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد والحسن بن محمد بن محمد بن جابر».

الوثيقة رقم 11 : شهادة أحد قضاه مكناسة على صحة عقد سابق. (30)

«أشهد أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي العافية الفقيه القاضي بمدينة مكناسة أعزه الله تعالى باستقلال الرسم فوقه (31) يليه استقلالا تاما لصحته عنده وثبوته لديه بواجبه، وسجل بذلك أعزه الله تعالى تحصينا للرسم المذكور وتثبيتا له. وذلك بمجلس نظره وقضائه من المدينة المذكورة في عشرين لصفر عام ستة وتسعين وسبعمائة».

خلاصة واستنتاج

إذا كانت هذه الوثائق (32) تجعلنا نتجاوز الرؤية الأجنبية التي حسمت القول بانعدام وثائق المدن المغربية في العصر الوسيط، وضمنها مدينة مكناس، فإن هذا التجاوز لن يقدر له الاكتمال إلا إذا ارتكز الباحث المتعامل معها على دعامتين : أولها تحقيقها تحقيقا علميا، لا ينبهر بمستواها الظاهري فحسب، بل يحاول النفاذ الى جوانبها الخفية، واستنطاقها من كافة الجوانب؛ أما ثانيهما فهي المزيد من البحث والحفر في التراث المغمور الذي تختزنه بعض المخطوطات، خاصة تلك التي تتصل بالمجتمع وفئاته الشعبية، لأنها فئات أنتجت وصنعت التاريخ فمن الضرورة أن تكون هذه الوثائق وبالتالي هذا التاريخ ملكا لها - لا لغيرها - وتلك مهمة ومسؤولية ملقاة على أبناء هذه المدينة. عند هذا الحد، سيعرف تاريخ مكناس - دون شك - نقلة هامة من التصور العشوائي لحركيته، الى تصور كلي مرتكز على قوانين ثابتة، وتصميم علمي لفهم صيرورته، والتوصل عبر قنواته الى إدراك محترم وهادف لآفاق المدينة المستقبلية.

ابراهيم القادري بوتشيش

الهوامش

* كانت هذه الوثائق تشكل أصلا ملاحق للبحث الذي قدم لندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى (أكتوبر 1986) ثم طور الى بحث مستقل.

(1) بدأ بعض الباحثين المغاربة في إنجاز رسائل جامعية حول تاريخ المدن المغربية في العصر الوسيط نذكر على سبيل المثال رسالة لازالت في طور الانجاز للاستاذ محمد ماهر الريفي حول مدينة تازة في عصر بني مرين.

(2) انظر : ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الأقصى ج 1 طبعة البيضاء 1960 (ط : 2) ص : 29 ـ 30.

(3) نفسه ص : 42

(4) نذكر على سبيل المثال كتاب اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار لابن عبد الله محمد بن القاسم بن محمد الانصاري (القرن 9 هـ) وجني زهرة الآس للجزنائي وتاريخ مدينة تطوان لأحمد داود وإتحاف أعلام الناس لعبد الرحمن بن زيدان.

(5) انظر على سبيل المثال Les Archives Municipales de Bordeaux

(6) انظر على سبيل المثال كذلك : Les Archives départementales de la Gironde.

وقد صنف احمد محمودي هذه الارشيفات في بيبلوغرافيا بحثه للسلك الثالث الذي قدمه تحت عنوان : Les villes de la Garonne Bordelaise au moyen-âge : Rion, Cadillac, st-Macaire Langon 1973.

(7) بالاضافة الى بعض الكتابات الأجنبية بدأت الكتابات الوطنية تظهر على الساحة ممثلة في رسائل الباحثين الجامعيين، ينظر في هذا الصدد الى رسالة محمد اللحية، الحياة الاقتصادية في مدينة مكناس خلال القرن 19، وكذلك بوشتى بوعسرية عن أحداث بوفكران سنة 1937. والبحثان معا لا زالا مطبوعين بالالة الكاتبة.

(8) — The History of revolution in the empire of Morroco upon the death of the late emperoy M_y Ismaïl. London 1729.

(9) — Le Maroc et ses villes d'art celèbres : Tanger, Fès et Meknès Paris 1924.

(10) — Histoire du règne de My Ismail, Roi du Maroc. Paris. Beyrouth 1754,

(11) إبراهيم القادري بوتشيش : وثائق حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمغرب والاندلس في العصر الوسيط مجلة دار النيابة العدد 13 سنة 1987 ص : 18.

(12) انظر مجلدات الفهارس الخمس للخزانة الحسنية وكذلك المجلدات الثلاث للخزانة العامة بالرباط بالاضافة الى فهارس خزانة القرويين (3 أجزاء) والخزانة الصبيحية بسلا وخزانة ابن يوسف بمراكش.

(13) انظر محمد زنيبر : الاسلام منذ الانطلاقة الأولى الى نهاية الدولة الأموية، طبعة الرباط 1973. وكذلك محمد ماهر حمادة : الوثائق السياسية والادارية العائدة للعصور العباسية المتتابعة 247 ـ 656 هـ، طبعة بيروت 1978.

(14) الوثيقة مأخودة من كتاب قلائد العقيان لابن خاقان ص 119 ـ 120.

(15) الوثيقة مأخودة من كتاب البيان المغرب لابن عذاري قسم الموحدين الذي نشر أخيرا تحت إشراف السادة الأساتذة محمد ابراهيم الكتاني، محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة. طبعة البيضاء 1985 ص : 373 ـ 376.

(16) هو أحد الخلفاء الموحدين حكم ما بين 627 و629 هـ والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخودة أيضا من نفس المرجع السابق ص 377 ـ 378.

(17) هو أحد الخلفاء الموحدين ما بين 640 و646 هـ. والرسالة هي كذلك من إنشاء الكاتب ابن عبدون ومأخوذة أيضا من نفس المرجع السابق ص 377 ـ 378.

(18) الرسالة مأخودة من كتاب المعيار المعرب للونشريسي ج 8 ص : 56 ـ 57 طبعة بيروت 1981.

(19) هو القاضي محمد بن أبي رمانة وقد بعث استفساره الى أبي عمران العبدوسي.

(20) الوثيقة ماخودة من المرجع الآنف الذكر ج 9 ص 428.
(21) هو أبو عمران موسى بن محمد بن معطي العبدوسي.
(22) الرسالة مأخودة من نوازل الونشريسي أيضا انظر ج 7 ص 14.
(23) يمكن أن نفترض بأن تاريخ هذه النازلة كان حوالي 871 هـ انطلاقا من تاريخ النازلة التي سبقتها والتي تدخل في نفس الموضوع، ومن المحتمل جدا أن يكون الأمير المعنى بالأمر أحد أفراد العائلة المرينية لأن النازلة معاصرة للونشريسي الذي أجاب عنها شخصيا، أما لماذا افترضنا أن الحمام كان موجودا في مدينة مكناسة فلأن النازلة وردت من هذه المدينة، ولا يمكن إلا أن تكون خاصة بشؤونها.
(24) وردت هذه النازلة في كتاب المعيار للونشريسي ج 8 ص 111 ـ 112.
(25) المعني بالأمر هو الونشريسي صاحب كتاب المعيار.
(26) الشقص هو السهم أو النصيب.
(27) هو القاضي الفقيه أبو عبد الله بن مرزوق.
(28) النازلة مأخودة من كتاب المعيار ج 5 ص : 347 ـ 348.
(29) ورد هذا العقد في نفس المصدر ج 4 ص 121.
(30) ورد في نفس المصدر كذلك ص 412.
(31) الرسم المشار اليه هو تقييد للقاضي أبي عثمان بن سعيد بن محمد العقباني وقد جاءت شهادة قاضي مكناسة المكتوبة أعلاه، كتقييد أعقب التقييد السابق.
(32) ثمة وثيقة أخرى لم نذكرها لطولها وتتعلق بإصلاح ما فسد من بنيان المدارس والمرتبات بمكناسة الزيتون، انظر كتاب المعيار ج 7 ص ـ 8 ـ 11.